بسم الله الرحمن الرحيم

أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

مركز البحوث والنشر والاستشارات

المنتدى المصرفي الثاني والثمانون

خيار الانفصال
وآثاره على السياسات المصرفية والنشاط المصرفي
في الشمال والجنوب

إعداد الدكتور:

عبد المنعم محمد الطيب

أستاذ الاقتصاد المشارك

رئيس قسم الاقتصاد – الباحث الاقتصادي والمصرفي

أكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية

ديسمبر 2010م

مقدمة:

تعددت الكتابات والآراء والأفكار بين مؤيد ومعارض لخيار الانفصال وكذا الحال بالنسبة لخيار الوحدة من أهل السودان في الداخل والخارج جنوباً وشمالاً.

كما أن القائمين على الأمر تباينت أراؤهم من خلال النقاش والوصول إلى نتيجة واحدة تمثل وجهة نظر هذا الحزب أو ذاك. وبين الاختلافات الماثلة نجد أن الأطراف الخارجية لا تزال مهتمة بهذا الشأن منذ فترة زمنية ليست قصيرة وتتبدل سيناريوهاتها وفقاً لتطورات الأحوال في الداخل اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً.

برزت الخيارات المطروحة الآن للتنفيذ والتقرير بشأنها عند توقيع اتفاق السلام بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم وشريكته في الحكم الحركة الشعبية لتحرير السودان، بان تكون هناك فترة انتقالية عمرها ستة سنوات، يأتي بعدها الخيار لأبناء جنوب السودان لأخذ رأيهم من خلال الاستفتاء إما الوحدة مع الشمال أو الانفصال لتكوين دولة جديدة تحمل اسماً جديداً ومنهجاً وعلاقات سياسية واقتصادية تختلف عن دولة الشمال حيث تنقبض هذه العلاقات مع الدولة القائمة الآن وتنبسط وفقاً لرؤية الفئة الحاكمة في الجنوب. وكذا الحال في الشمال فان انفصال جزء من الدولة سوف يؤدي إلى تقليص المساحة والسكان والموارد والحدود السياسية مع الدول وكثير من المستتبعات، وهذا الوضع أيضاً يحتم تعديل خارطة العلاقات الدولية السياسية والاقتصادية قسراً أو إختياراً.

على الرغم من قصر الفترة الزمنية التي تفضي لخيارين مختلفين وفقاً لنتائج الاستفتاء إلا أننا نحاول رسم بعض الملامح لمآلات الاستفتاء ليس على الاقتصاد القومي ككل ولكن على الجهاز المصرفي السوداني تحديداً، على اعتبار أن هذا القطاع أجريت عليه العديد من التعديلات وفقاً للتطور التشريعي والسياسي، بدءاً من الاستقلال في العام 1956 وانتهاءً بإنفاذ اتفاق السلام ووصولاً لخياري الوحدة أو الانفصال وفقاً لنتائج الاستفتاء القادم، فكيف سيكون حال القطاع المصرفي في ظل الانفصال؟ بدءاً بالبنك المركزي ووصولاً للمصارف القائمة، وكذلك الحال بالنسبة للسياسات الصادرة لاسيما الائتمانية بالإضافة للأثر المتوقع على موازنة النقد الأجنبي وحدود العلاقات المصرفية مع الدولة الجديدة الناشئة، وما هي الآثار المترتبة على ذلك؟ فيما يتصل بالمصارف التجارية والعملاء في الفترة الآنية والمستقبلية!.

تتناول الورقة هذا الموضوع في خمسة محاور، تشمل الاتي:

المحور الأول: مسؤوليات البنك المركزي في ظل خيار الانفصال

المحور الثاني: الانتشار المصرفي المتوقع في ظل خيار الانفصال

المحور الثالث: السياسات التمويلية (الائتمانية) المتوقعة في ظل خيار الانفصال

المحور الرابع: موازنة النقد الأجنبي المتوقعة في ظل خيار الانفصال

المحور الخامس: النشاط المصرفي المتوقع في ظل خيار الانفصال

المحور الأول

مسؤوليات البنك المركزي في ظل خيار الانفصال

قبل تطبيق اتفاق السلام الشامل في العام 2005م، كان البنك المركزي يتبع كلية لإدارة واحدة وفقاً للتسلسل المعمول به في معظم الدول التي لاتعاني من إشكالات في التقسيم حسب الولايات أو الهوية، وبالتالي إدارة بنك السودان وتشريعاته وضوابطه كانت تتنزل على كل المصارف بآلية واحدة وفي كل المناطق من خلال الفروع المنتشرة، اختلفت تلك السياسات أو تغيرت، لكن بعد إنفاذ اتفاق السلام، أصبح البنك المركزي يدير القطاع

المصرفي على شقين، الأول في الولايات الشمالية والشق الثاني تابع لحكومة جنوب السودان ولكل ضوابطه وتشريعاته، على الرغم من أن رسم السياسات ينبع من مجلس الإدارة المكون وفقاً للاتفاقية.

لكن الجوانب التطبيقية تشير إلى قيام الوحدة الشمالية بكل المهام والضوابط الرقابية والإشرافية بصورة متكاملة، مع قيام بنك حكومة جنوب السودان بالمهام في الولايات الجنوبية، مع منح الوحدتين نوعا من الاستقلالية السياسية في بعض الجوانب التي تختص بتسيير عمل الحكومات لكن وفق نصوص الاتفاق المرسوم، هذا مع وجود دعم لوجستي لبنك حكومة جنوب السودان بحكم التبعية الإشرافية للإدارة الرئيسية في الشمال وفقاً لنصوص الاتفاق. النتائج المحققة تشير إلى وجود بعض أوجه القصور في التطبيق ومعالجات ذلك تقع على مجلس الإدارة المكون.

لعل إنفاذ تطبيق البند المتعلق بالسياسة النقدية والجهاز المصرفي أكسب الجانبين خبرة يمكن أن يستفاد منها عند تكوين الدولتين في حال الانفصال، ولعل المستفيد الأكبر هو بنك حكومة جنوب السودان، الذي استفاد من التدريب والتأهيل النظري والتطبيقي مما يشكل له ركيزة أساسية لبدء ممارسة النشاط المصرفي منفصلاً.

في ظل خيار الانفصال يبقى بنك السودان المركزي في الشمال مسؤولاً عن المصارف القائمة في الولايات الشمالية وتسقط مسؤوليته كلياً عن الإشراف والرقابة لبنك حكومة جنوب السودان والمصارف القائمة في الجنوب محلية كانت أم فروعاً لمصارف أجنبية، أما العلاقات بين البنك المركزي في الشمال ونظيره في دولة الجنوب فيحددها مسار العلاقات السياسية والاقتصادية والمصالح المشتركة بين الدولتين، لاسيما في الفترة الأولى المرتبطة بنقل البترول إلى موانئ التصدير وقسمة عائداته، لكن في اعتقادي أن كلا البنكين سوف ينشئ وحدة تشرف على هذا التعاون، مع الإقرار بان إعادة تكوين مجالس الإدارات سوف يعاد صياغته وفقاً لمتطلبات المرحلة.

المحور الثاني

الانتشار المصرفي المتوقع في ظل خيار الانفصال

الانتشار المصرفي يمكن النظر إليه من جانبين، الأول على مستوى البنك المركزي حيث ينحصر انتشاره بصورة كلية على فروعه المنتشرة في الولايات الشمالية بينما ستؤول فروعه في الجنوب إلى دولة الجنوب الجديدة، وربما يقتضي ذلك بعض التوسع في الشمال وبحسب عدد الولايات وكذلك في الجنوب بحسب عدد الوحدات السياسية التي سيتم تكوينها. أما الجانب الثاني فيتصل بالمصارف التي لديها رئاسات بالشمال وفروع بالجنوب مثل البنك الزراعي على سبيل المثال، حيث ستؤول إلى دولة الجنوب وفق ترتيبات واتفاقيات للمصارف بإشراف البنك المركزي مما يتطلب بالبدء في تلك الترتيبات على وجه السرعة.

السؤال المطروح: ***هل يمكن للمصارف القائمة الآن في الشمال أن تسعى لفتح فروع ونوافذ في دولة الجنوب الجديدة؟*** يسود الاعتقاد أن الفرصة متاحة بدرجة كبيرة لفروع المصارف الأجنبية القائمة، وذلك من خلال الحصول على ترخيص ممارسة النشاط المصرفي في دولة الجنوب وفقاً لضوابط ولوائح البنك المركزي، حيث تسعى هذه المصارف إلى العمل وفق النظام الإسلامي في الشمال والنظام التقليدي في دولة الجنوب، وهذا الوضع لم يكن متاحاً لها في السنوات السابقة، وتعظيم الاستفادة للفروع الأجنبية يأتي من خلال إحداث التوسع في العمل المصرفي في الدولتين معاً، وهذه ميزة قد لا تكون متاحة للمصارف التي نشأت إسلامية وكذلك المصارف التي نشأت تقليدية في الجنوب، والتي تظل محدودة وقاصرة على إقامة علاقات مصرفية فيما بينها (كما سيأتي بيان ذلك).

المحور الثالث

السياسات التمويلية (الائتمانية) المتوقعة في ظل خيار الانفصال

تعتبر سياسات التمويل المصرفي التي يصدرها بنك السودان المركزي إحدى أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، ويركز البنك على تحقيق الأهداف الكلية من خلال التنسيق مع مكونات السياسة الاقتصادية الأخرى إضافة إلى الضوابط التي يصدرها، وتأسيساً على ذلك فان متطلبات مرحلة إنفاذ اتفاقية السلام الشامل استوجبت إضافة بعض الأهداف التي تعزز من تنفيذ الاتفاقية من خلال التركيز على تطبيق النظام الإسلامي في الشمال والنظام التقليدي في الجنوب، حتى إن إصدار السياسة نفسها واكبه تطور بفصل كل سياسة على حدة بمعنى تخصيص سياسة للنظام المصرفي الإسلامي في الشمال وأخرى للنظام التقليدي في الجنوب مع الإقرار بوجود بعض الآليات المستخدمة بدرجة متساوية في الجانبين، على اعتبار أن مسؤولية إدارة الاقتصاد الكلي تقع على عاتق الحكومة الاتحادية والتي يمثلها بنك السودان المركزي.

لذا فان إصدار السياسة التمويلية (الائتمانية) يتوقع أن تضفى عليه بعض الخصوصية للاقتصاد الكلي في الوقت الآني لكل من دولة الشمال وكذلك دولة الجنوب المقترحة (في حال الانفصال). كما أن الآليات المستخدمة والتوجيهات الصادرة تتأثر بالتوقعات بشأن مستقبل النشاط الاقتصادي لكل دولة. ولكن نحاول أن نلقى الضوء على بعض الملامح وما يمكن أن تكون عليه هذه السياسات في الفترة المقبلة، وذلك اعتمادا على تغطية بعض الجوانب.

(1) ملامح السياسة النقدية في ظل اتفاق السلام

إن سمات وخصائص الجهاز المصرفي في ظل اتفاقية السلام يمكن النظر إليها شمل العديد من الجوانب تضمنت توزيع الثروة والسياسة النقدية الذي تم توقيعه بين الحكومة الاتحادية والحركة الشعبية لتحرير السودان موضوعات أساسية. ولعل ما يلي القطاع المصرفي بدرجة أساسية البند (14) الذي يتناول السياسة النقدية والمصرفية والسياسة المالية والذي تم الاتفاق فيه على الأتي:

أ- **قيام نظامين مصرفيين في السودان خلال الفترة الانتقالية**، وهما نظام مصرفي إسلامي يعمل في شمال السودان ونظام مصرفي تقليدي يعمل في جنوب السودان.

ب- **حاجة جنوب السودان العاجلة لتقديم تسهيلات لقيام نظام مصرفي تقليدي**، وتأسيساً على ذلك فقد اتفق الطرفان على إقامة بنك حكومة جنوب السودان كفرع لبنك السودان المركزي بغرض إدارة المنافذ التقليدية، والتي تستخدم الآلية العادية في تنفيذ السياسة النقدية القومية في جنوب السودان.

ج- **يعتبر بنك السودان المركزي مسئولاً عن السياسة النقدية وحركتها**، وتكون كل المؤسسات المصرفية خاضعة للقوانين واللوائح التي يصدرها بنك السودان المركزي ممثلاً في مجلس إدارته المكون.

د- * يكون بنك السودان المركزي مسئولا عن ضمان استقرار الأسعار، والمحافظة على سعر الصرف واستقراره بالإضافة إلى استقرار النظام المصرفي وإصدار العملة.

* يكون بنك السودان المركزي مستقلاً استقلالاً تامًا في وضع سياسته النقدية والتي تطبقها المصارف في الشمال والجنوب وفق النوافذ المشار إليها في الاتفاق.

هـ- يتم تعيين المحافظ ونائبيه بواسطة رئاسة الجمهورية ويجوز تعيين المحافظ بالتشاور مع النائبين.

و- تعيين مجلس إدارة مستقل لبنك السودان المركزي ويجب أن يتخذ قراره بالإجماع.

ز- العملة: يتبنى بنك السودان المركزي إصدار عملة جديدة على أن يراعى في تصميمها التنوع الثقافي في

السودان.

ح- الاستدانة: قد تقوم حكومة جنوب السودان والولايات والأقاليم باقتراض المال على أساس مقدرتهم على الوفاء بذلك من مصادرهم المالية. وبموجب ذلك لا يطلب من البنك المركزي أو الحكومة المركزية تقديم ضمانات لهذه المديونية التي قامت بها الحكومات الولائية.

كما اشترطت الاتفاقية على حكومة جنوب السودان وحكومات الولايات تقديم التقارير المالية والبيانات الحسابية إلى الأجهزة ذات الصلة في الحكومة المركزية. ولعل النقاط الواردة في البند قد تم تنفيذها بنسب مقدرة، حيث تم تطبيق النظام المصرفي التقليدي في الجنوب والنظام المصرفي الإسلامي في الشمال، مع وجود بعض الإفرازات السالبة التي نجمت عن التطبيق في الشمال والجنوب، ونعتقد انه تم وضع حلول لها بواسطة الضوابط الرقابية والإشرافية[1].

(2) الأهداف الاقتصادية الكلية المتوقعة في ظل خيار الانفصال:

إن السياسات الاقتصادية الكلية الصادرة في ظل إنفاذ اتفاق السلام كانت لها أهداف محددة، وقد تمت صياغتها ضمن سياسات البنك المركزي سعياً وراء تحقيقها في الشمال والجنوب بما يتوافق وإنفاذ اتفاق السلام خلال الفترة 2005-2010م، إلا انه في ظل خيار الانفصال فان كل دولة سوف تسعى الى صياغة تلك الأهداف بما يحقق مراميها وفق إمكاناتها المتاحة.

جدول رقم (1)

الأهداف الكلية المتوقعة في ظل خيار الانفصال

البيان	الشمال	الجنوب
الناتج المحلي الإجمالي	4 - 6% (اقتصاد شبه مستقر)	2 - 4% (اقتصاد ناشئ)
المحافظة على معدلات التضخم	-	-
معدل نمو عرض النقود	30 - 35%	15 - 20%
المحافظة على استقرار سعر الصرف	انخفاض في سعر الصرف بنسبة مقدرة	استقرار في سعر الصرف (الدعم الخارجي)

أ. **الناتج المحلي الإجمالي:** من المتوقع أن يشهد انخفاضاً في نموه في الشمال مع تباطؤ في دولة الجنوب، نظرا لان الاقتصاد الجديد يكون ناشئاً ويحتاج لمزيد من الوقت والخبرة لإدارة النشاط الاقتصادي بكفاءة، هذا إضافة إلى ضعف مقومات تطبيق سياسات اقتصادية متوازنة في الأجل القصير. أما في الشمال وعلى الرغم من الاستقرار الاقتصادي، إلا أن تحقيق معدلات نمو مرتفعة في هذا الناتج قد لا يتحقق كما هو الحال عليه في السنوات السابقة قبل الأزمة المالية العالمية (تراوح معدل النمو من 8,3% في العام 2005 إلى 7.8% في العام 2008 ثم انخفض إلى 6% في العامين 2009 و2010م)[2]، وذلك قبل الانفصال، على اعتبار أن الجنوب كان يساهم بنسب في هذا الناتج (ولو كانت ضعيفة) وبالتالي فان تحسن معدلات النمو واستقراره يحتاج لفترة زمنية طويلة نسبياً.

ب. **معدلات التضخم:** يتوقع أن تكون مرتفعة في الشمال بسبب تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في استيراد ما يلزم من احتياجات أساسية ومحدودية الموارد من النقد الأجنبي (لا سيما خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة- حيث بلغ في المتوسط 14%)[3]. أما معدلات التضخم في الجنوب فيتوقع أن تكون منخفضة، إذا تلقت الدولة الجديدة دعماً من المصادر الخارجية نقداً أو عيناً.

ج. **معدل نمو عرض النقود:** تراوح معدل نمو عرض النقود خلال فترة إنفاذ اتفاق السلام ما بين 21-34% (على الرغم من انخفاضه إلى اقل من 25%خلال الأعوام 2008-2010م)[4]، لذا من المتوقع أن يستقر على نسب اقرب إلى المستويات السابقة في الشمال مع نمو محدود له في الجنوب نظرا لتوقع تباطؤ النشاط الاقتصادي للدولة الناشئة في الجنوب.

د. **سعر الصرف:** ظل سعر الصرف مستقراً لفترة زمنية ليست قصيرة، إلا انه شهد انخفاضاً في العامين الأخيرين من تنفيذ الاتفاقية. لذا يتوقع انخفاض سعر الصرف في الشمال بسبب انخفاض موارد النقد الأجنبي (ما لم تكن هناك بدائل إسعافية في الأجل القصير والمتوسط) وتزايد الالتزامات الخارجية، أما في الجنوب فيتوقع أن يكون مستقرا في حال الحصول على منح ومساعدات خارجية واستثمارات أجنبية.

(3) أدوات السياسة النقدية والتمويلية في ظل خيار الانفصال

أ) ضبط وتنظيم السيولة في ظل خيار الانفصال:

تسعى البنوك المركزية إلى إحكام الرقابة والإشراف على المصارف القائمة بإصدار ضوابط متعددة، منها ما يختص بضبط وتنظيم السيولة وهدفها في ذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي داخل منظومة الدولة، وبعث الطمأنينة لدى المتعاملين مع قطاعها المصرفي. في ظل خيار الانفصال فان تنظيم سيولة القطاع المصرفي في الشمال والجنوب من المتوقع أن يتم استخدام آليتي الاحتياطي النقدي القانوني ونسبة السيولة الداخلية، مع الاختلاف في استخدام آليتي تمويل المصارف من البنك المركزي وسوق ما بين المصارف، على اعتبار أن المصارف في الشمال تتبع النظام المصرفي الإسلامي وان المصارف في الجنوب تتبع النظام المصرفي التقليدي.

جدول رقم (2)

آليات ضبط وتنظيم السيولة في ظل خيار الانفصال

البيان	الشمال	الجنوب
- الاحتياطي النقدي القانوني	(8 - 15%)	(8 - 10%)
- نسبة السيولة الداخلية	10%	10%
- تمويل المصارف من البنك المركزي	استخدام الأدوات الإسلامية (النوافذ- العجز السيولي والتمويل الاستثماري)	استخدام الأدوات التقليدية (سعر الخصم)
- سوق ما بين المصارف	نظام المجموعات والاتحادات	استخدام سعر الفائدة ما بين المصارف

1- **الاحتياطي النقدي القانوني:** في ظل السعي نحو التحكم في عرض النقود والحد من التضخم يتوقع الأ تزيد نسبة الاحتياطي النقدي القانوني المحتفظ بها في الشمال عما هو عليه الحال خلال إنفاذ اتفاقية السلام (تراوحت ما بين 8-14%) ومرد ذلك السعي نحو تقييد السيولة المتداولة خارج القطاع المصرفي من اجل السيطرة على معدلات التضخم، مع التوقع بانخفاض نسبة الاحتياطي النقدي القانوني في الجنوب بهدف تشجيع الائتمان للقطاع الخاص والسعي نحو تشجيع التعامل مع القطاع المصرفي في الدولة الناشئة.

2- **نسبة السيولة الداخلية:** لفترة زمنية ليست قصيرة ظل بنك السودان المركزي يلزم المصارف بضرورة الاحتفاظ بنسبة سيولة داخلية لا تقل عن 10% وذلك بغرض مقابلة سد احتياجات العملاء اليومية من السحوبات النقدية، ولذا من المتوقع أن تظل هذه النسبة مستقرة في حدود 10% شمالاً وجنوباً وذلك لمقابلة احتياجات العملاء الآنية من السحوبات النقدية الفورية.

3- **تمويل المصارف من البنك المركزي:** إن تمويل المصارف من البنك المركزي وفق إنفاذ اتفاق السلام كان يتم وفق النظام الإسلامي في الشمال، باستخدام نافذتي العجز السيولي والتمويل الاستثماري (أحياناً يتم تسييل بعض الأوراق المالية – شهامة – لسد العجز إذا كانت المصارف تمتلك رصيداً منها) وبالتالي يتوقع استخدام هذه الآليات ما لم تستحدث آليات إسلامية جديدة، أما في الجنوب، وبما انه يتوقع أن يعمل وفق النظام التقليدي، لذا فان استخدام آلية سعر الخصم تعتبر هي الأداة الأكثر حظاً في التطبيق ما لم يتم استحداث أدوات أخرى لذلك.

4 – **سوق ما بين المصارف:** من المتوقع أن يتم التعامل بين المصارف في الشمال وفق النظام الإسلامي من خلال استخدام الآليات المعمول بها الآن (نظام المجموعات –القرض الحسن) مع إمكانية تطوير الأدوات القائمة بالاستفادة من تجارب المؤسسات المالية الإسلامية الدولية والإقليمية، أما الآليات المستخدمة في الجنوب فان مجالات التعاون بدون تكلفة تظل قائمة كما أن التعامل بسعر الفائدة الدائن والمدين قد يظل هو الحاكم لهذا التعاون.

ب) استخدامات الموارد في ظل خيار الانفصال:

من أهداف البنوك المركزية المساهمة في التنمية الاقتصادية بالدولة من خلال توجيه التمويل (الائتمان) الممنوح للمصارف والعمل على تقييد وحظر بعض الأنشطة التي تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي. وقد اهتم بنك السودان المركزي بهذا الجانب بإصدار ضوابط لاستخدامات الموارد في ظل إنفاذ اتفاق السلام، حيث اتسمت التوجيهات الصادرة للشمال بتطبيق صيغ التمويل الإسلامي مع تحرير لتمويل القطاعات الاقتصادية وحظر لتمويل بعض الأنشطة، أما التوجيهات الصادرة للجنوب فقد اتسمت بتطبيق النظام التقليدي مع تحرير لمنح الائتمان مع حظر بعض الأنشطة (متطابقة مع الشمال). أما في ظل خيار الانفصال فيتوقع أن تسير في نفس الاتجاه، فيما عدا استخدامات التمويل (الائتمان) حيث يتوقع أن يتم تخصيص نسب محددة لبعض القطاعات ذات الأولوية.

جدول رقم(3)

توقعات استخدام الموارد في ظل خيار الانفصال

البيان	الشمال	الجنوب
استخدامات التمويل	توجيه التمويل للقطاعات ذات الأولوية	تحديد قطاعات محددة للاستفادة من الائتمان
تطبيقات التمويل	تطبيق الصيغ الإسلامية	التمويل بالفائدة
صيغ التمويل المستخدمة	المرابحة /المشاركة/ المضاربة المقيدة	سعر الفائدة
القطاعات والأنشطة المحظور تمويلها	– شراء العملات – تمويل شركات الصرافة – تمويل شراء الأسهم والسندات – التمويل لسداد التمويل القائم	– شراء العملات – تمويل شركات الصرافة – تمويل شراء الأسهم والسندات – لا يشمل حظر التمويل لسداد الرصيد القائم
البيان	**الشمال**	**الجنوب**
القيود على التمويل الممنوح	2) التمويل المشروط بموافقة بنك السودان المركزي – الحكومة المركزية. – الشركات والمؤسسات والهيئات المركزية والولائية التي تملك الدولة فيها أسهم بنسبة 20% فأكثر	الائتمان المشروط بموافقة بنك الجنوب – الحكومة المركزية. – الشركات والمؤسسات والهيئات المركزية والولائية التي تملك الدولة فيها أسهم بنسبة محددة.

1- إن إدارة النشاط الاقتصادي في ظل إنفاذ اتفاق السلام بصفة عامة كانت في إطار منظومة دولة واحدة وبالتالي فان حركة انتقال كل عناصر الإنتاج التي تقبل الحركة كانت غير مقيدة إلى حد كبير.

2- في ظل الأخذ بخيار الانفصال بعد الاستفتاء سوف يكون هناك تأثير سلبي على الجانبين في الشمال والجنوب، بحيث يظهر ذلك في شكل القيود وأنواع الرقابة الكمية والنوعية التي ستقلل من الانسياب السابق.
3- هذا الأمر يستوجب اتخاذ تدابير محددة وتوجيهات تتصل باستخدامات الموارد، حيث تسعى كل دولة أن تبذل أقصى جهودها من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي، ويظهر ذلك جلياً في ضرورة الاهتمام بالقطاعات التي تسعى إلى توفير الاحتياجات الأساسية لأفراد المجتمع وكذلك أيضا الاستفادة من الميزات الاقتصادية لكل منهما.

ج) الضوابط والموجهات العامة في ظل خيار الانفصال:

ظل بنك السودان المركزي يصدر منشورات تعنى بتنظيم العمل المصرفي في كافة جوانبه من رقابة ونقد أجنبي وسياسات مصرفية، وما إلى ذلك، إلا أن كل هذه الضوابط تحتاج إلى إعادة نظر بما يتوافق وشكل الدولة الجديد في كل من الشمال والجنوب، وهذا يستلزم إجراء العديد من التعديلات.

جدول رقم(4)

الضوابط والموجهات العامة في ظل خيار الانفصال

البيان	الشمال	الجنوب
منشورات وتوجيهات البنك المركزي	- تعديل في الضوابط والتوجيهات فيما يتعلق بأسس وضوابط منح التمويل. - تعديل في الضوابط الرقابة المصرفية. - تعديل في الضوابط للتمويل المقدم للشركات والشراكات وأسماء الأعمال والأفراد. - إصدار جديد للتعريفة المصرفية.	- إتباع ضوابط وتوجيهات جديدة ذات خصوصية لدولة الجنوب. - سن ضوابط وتوجيهات للعمل المصرفي في دولة الجنوب. - سن ضوابط للائتمانية المنوح للشركات والشراكات وأسماء الأعمال والأفراد. - سن تعريفة مصرفية لمصارف الجنوب الوطنية والأجنبية.

1- سوف يكون من أولويات الإدارات التنفيذية للبنك المركزي في الشمال والجنوب، إعادة صياغة ضوابط وموجهات العمل المصرفي، حيث يستلزم ذلك مراجعة شاملة لها في الشمال حتى تتوافق مع الشكل الجديد للدولة والمصارف القائمة وكذلك طبيعة المتعاملين.
2- أما في الجنوب، فعلى الرغم من الاستقلالية الممنوحة لبنك حكومة الجنوب في الرقابة والإشراف على مصارف الجنوب إلا أن الاستهداء بخبرات الممارسين في الشمال كانت تمثل إضافة حقيقية لهم وكذلك خبرات بعض القيادات الجنوبية التي مارست النشاط المصرفي في فترات سابقة أو من خلال الخبرات الخارجية التي اكتسبتها.

هذه الاعتبارات المذكورة بالإضافة إلى الخبرات الأجنبية المصرفية التي سيتم الاستعانة بها، ستعمل على إرساء دعائم نظام مصرفي في الجنوب بتصور ونمط جديد، حيث يكون الهدف الأكبر هو السعي لبناء نظام مصرفي قوي من خلال إصدار ضوابط وموجهات مبتكرة.
3- بعيداً عن الاختلافات بين الشمال والجنوب، على بنك الجنوب أن يسعى إلى تطوير جسور التعاون القائمة الحالية وتحويلها إلى علاقات متينة مع القائمين على أمر البنك المركزي في الشمال وذلك بغرض إرساء دعائم بنك مركزي ومصارف تمارس نشاطها بمنهجية علمية، وحتماً إذا تحقق هذا التعاون يمكن للقطاع المصرفي أن يقود الدولتين نحو الوحدة مجدداً.

(4) تحليل تمويل القطاع المصرفي في ظل إنفاذ اتفاق السلام[5]

تميز التمويل المصرفي الممنوح في الشمال والجنوب بالاستهداء بالضوابط الصادرة في السياسات

الصادرة وفقاً لاتفاق السلام إلا أن التطبيق قد شابه بعض الانحرافات السالبة كما يعكسه الجـــدولان رقـــم (5) و(6) التاليان*.

جدول رقم (5)
تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية خلا ل الفترة 2005-2010م
مليون جنيه

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	571.1	786.1	837.1	1485.7	1686.1	381.7
الصناعة	830.5	848.5	1314.3	1904	1556.5	843
الصادر	339.5	351.3	264.9	481.1	370	83.4
التجارة المحلية	1493.6	1821.1	2093.4	2370.6	2320.9	815.6
أخرى *	3719	6608.3	8077.6	8439.9	9727.3	3831.8
المجموع	6953.7	10415.3	12587.3	14681.3	15659.8	5955.4

المصدر: بنك السودان المركزي – إدارة الإحصاء
التقرير السنوي – بنك السودان المركزي
* تشمل الاستيراد –النقل والتخزين – التنمية الاجتماعية

جدول رقم (6)
تدفق التمويل المصرفي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2005-2010م
نسب مئوية

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة	8.2	7.5	6.6	10.1	10.8	6.4
الصناعة	11.9	8.1	10.4	13	9.9	14.2
الصادر	4.9	3.4	2.1	3.3	2.4	1.4
التجارة المحلية	21.5	17.5	16.6	16.2	14.8	13.4
أخرى *	53.5	63.5	64.3	57.4	62.1	64.3
المجموع	100	100	100	100	100	100

المصدر: بنك السودان المركزي – إدارة الإحصاء التقرير السنوي.
تشمل الاستيراد – النقل والتخزين – التنمية الاجتماعية

من الجدولين رقم (5) و (6) نستنتج مايلى:

1. بلغ الوزن النسبي لتمويل القطاع الزراعي 8.3% خلال الفترة 2005–2010م وهى نسبة ضعيفة جداً مقارنة بالمساهمة الكبيرة لهذا القطاع في الناتج المحلى الإجمالي. عليه فان السياسات الاقتصادية الصادرة خـــلال الأعوام 2011–2015م يجب أن تراعى تلك الخصوصية لهذا القطاع مع السعي نحو تذليل إشكالات تمويله من قبل القطاع المصرفي والسياسات التمويلية المتوقع صدورها في حال أفضت نتيجة الاستفتاء إلى انفصال الجنوب.
2. بلغ الوزن النسبي لتمويل القطاع الصناعي 11.3% خلال الفترة 2005–2010م وهى نسبة تتوافـــق مـــع مساهمته خلاف البترول، وبالتالي فان السياسات يجب أن تسعى إلى تشجيع تمويله دون نقصان خلال الفترة القادمة، كما يجب التركيز على الصناعة ذات الارتباط بالزراعة.
3. قطاع الصادر على الرغم من أهميته القصوى، إلا أن تمويله كان محدوداً جداً،مما اثر على حصيلة الـــبلاد

* لم يتم الحصول على بيانات ومعلومات عن الائتمان المصرفي الممنوح في الجنوب خلال الفترة 2005–2010م (فترة انفاذ اتفاق السلام).

من النقد الأجنبي، لذا فان حل المعوقات التي تواجه هذا القطاع داخلياً وخارجياً يمكن إن تشجع القطاع المصرفي في رفع نسبة تمويله مستقبلاً.

4. بلغ الوزن النسبي لتمويل التجارة المحلية 16.7% وهى نسبة مرتفعة مقارنة بتمويل القطاع الزراعي والصناعي والصادر. وفى ظل ندرة الموارد يجب تغيير نسبة تمويل القطاع التجاري خلال الأعوام 2011-2015م.
5. النسبة الغالبة من تمويل المصارف 60.9% تركزت في تمويل قطاعي الاستيراد والنقل والتخزين مع تخصيص نسب ضعيفة جداً لقطاع التنمية الاجتماعية (لا يتجاوز 6%).
6. تمويل القطاع المصرفي لقطاعي الاستيراد والتخزين وكذلك الأوراق المالية بهذه النسب المرتفعة يعكس ضعف المساهمة في تمويل القطاع الخاص الذي يهدف إلى إحداث تنمية اقتصادية والى اعتماد الدولة في توفير حاجاتها (الأساسية وغير الأساسية) من العالم الخارجي مما يسترعى الانتباه إلى ضرورة اتخاذ سياسة تجارة خارجية تتلاءم والوضع الاقتصادي القادم.

(5) توقعات تمويل القطاع المصرفي في ظل خيار الانفصال

اتسمت السياسات التمويلية الصادرة في بداية عقد التسعينات من القرن العشرين و حتى العام 1998 بتحديد سقوفات تمويلية لبعض القطاعات ذات الأولوية كالقطاع الزراعي والصناعي وقطاع الصادر و الأسر المنتجة وصغار المنتجين، مع الإقرار بتقييد لبعض القطاعات كالقطاع التجاري، كما أن هوامش الأرباح كانت مرتفعة بالإضافة لمعدلات التضخم. اعتباراً من العام 1999م تم إتباع سياسات تمويلية ومصرفية طابعها تحرير التمويل وإزالة الكثير من القيود وانخفاض هوامش الأرباح بصورة تدريجية حتى وصلت إلى 9-10% في العامين 2009 و2010م. إلا انه في ظل تناقص الموارد المتاحة لكلا الدولتين بعد الانفصال فان ذلك يستوجب إتباع منهجية تهدف إلى الاهتمام بالقطاعات ذات الأولوية بصورة تدريجية، ومراعاة الاهتمام بالزراعة والصناعة ذات الارتباط الوثيق بالزراعة وكل القطاعات المنتجة (مع العلم بان التطبيق المشار إليه في الجدولين رقم (5)و(6) اظهر التركيز على قطاعات محددة). أما في الجنوب فقد أظهرت السياسات الائتمانية الصادرة موجهات متطابقة مع الشمال فيما عدا استخدام سعر الفائدة في الجنوب و هوامش الإرباح للمرابحات في الجنوب (والتي جاءت متساوية)، إن مآل الحال بعد الانفصال قد لا يكون بنفس الوتيرة، لكن كل دولة تسعى إلى الاهتمام بقطاعات محددة في الأجل القصير والمتوسط.

جدول رقم (7)

نسب تدفق التمويل المصرفي المتوقع بالشمال حسب القطاعات الاقتصادية

خلال الفترة 2011-2015م

نسب مئوية

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعة	10	20	20	20	20
الصناعة	20	20	20	20	20
الصادر	2	5	10	10	15
التجارة المحلية	5	5	5	5	5
أوراق مالية *	25	20	15	15	15
التنمية الاجتماعية	5	8	8	8	8
الاستيراد	30	20	20	20	15
النقل والتخزين	2	2	2	2	2

يشير الجدول رقم (7) إلى الآتي:-

1. ضرورة تحديد سقف للقطاع الزراعي في حدود 20% من إجمالي السقوفات المقررة. وكذلك الحال بالنسبة للقطاع الصناعي.
2. التدرج في تمويل قطاع الصادر من 5% ليصل إلى 15% عند العام 2015.
3. تخفيض نسبة استثمار القطاع المصرفي في قطاع الأوراق المالية تدريجيا ليصل إلي 15% عند العام 2015.
4. تقييد تمويل التجارة المحلية في حدود 5% مع اتخاذ تدابير وضوابط لهذا القطاع.
5. تمويل قطاع التنمية الاجتماعية في حدود 8% نظرا للتركيز على القطاع الزراعي بنسبة 20%، مع تحديد نسبة منخفضة لقطاع النقل والتخزين الذي تعاني منه المصارف في عمليات التعثر.
6. تقييد نشاط الاستيراد تدريجياً ليصل إلى 15% عند العام 2015.

جدول رقم (8)
نسب تدفق الائتمان المصرفي المتوقع بالجنوب حسب القطاعات الاقتصادية
خلال الفترة 2011-2015م

نسب مئوية

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعة	10	10	10	10	10
الصناعة	10	10	10	10	10
الصادر	5	5	5	5	5
التجارة المحلية	13	15	15	20	20
أوراق مالية *	5	5	5	5	5
التنمية الاجتماعية	5	5	5	5	5
الاستيراد	50	45	40	35	35
النقل والتخزين	2	2	2	2	2
أخرى	3	3	5	8	8

إن دولة الجنوب كدولة ناشئة يجب أن تسعى إلى توظيف مواردها الاقتصادية بما يحقق الرفاه الاقتصادي لشعب الجنوب، وإذا ما أخذنا في الاعتبار أن الدولة الناشئة تعاني كثيرا من الجمود الاقتصادي وبطأً كبيراً في النمو الاقتصادي، فإن ذلك يستوجب على القائمين على الأمر ايلاء مسالة التنمية الاقتصادية أولوية كبرى واهتمام متعاظم لا سيما عند بناء نظام مصرفي قوي قادر على تحمل الصدمات الاقتصادية الدورية منها والمفاجئة. لذا فان توجيه الائتمان نحو القطاعات ذات الأولوية يعتبر من أولى محطات النجاح للدولة الناشئة مثل القطاع الزراعي والصناعي، مع الأخذ في الاعتبار أن الدولة سوف تعتمد في بدايات نشأتها على الاستيراد من اجل توفير الحاجات الأساسية وحتى التنموية من ماكينات واليات ومعدات، لذا لابد من الاهتمام بالاستيراد في هذه المرحلة.

المحور الرابع

موازنة النقد الأجنبي المتوقعة في ظل خيار الانفصال

يعتبر تنظيم سوق الصرف الأجنبي من المهام الموكولة بدرجة أساسية إلى البنك المركزي في معظم الدول النامية، لا سيما تلك التي تعاني من نقص في موارد النقد الأجنبي، وتأسيساً على ذلك فقد كان لبنك السودان المركزي الدور البارز في إدارة النقد الأجنبي من خلال مهام الإدارة العامة للنقد الأجنبي منذ إنشائه وحتى العام 2010. وقد اتبع البنك المركزي منهجيات متعددة من اجل الحفاظ على قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، وتركزت معظم السياسات خلال الفترة 1960–2010م في كيفية القدرة على تثبيت سعر الصرف عند حد معين، وكان من نتائج ذلك إتباع سياسة سعر الصرف الثابت ثم سياسة أسعار الصرف المتعددة، وتطبيق سياسات التحرير والخروج عنها، وتحديد السعر إدارياً في بعض الفترات. ورغم كل المعالجات التي تمت فان هناك تخفيضات مستمرة قد أدخلت على سعر صرف الجنيه السوداني (ماعدا بعض الفترات التي ارتفعت فيها قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية)، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى أن الدولة كانت ولا زالت تعاني من فجوة الموارد الأجنبية. وهذه بدورها ترجع إلى العديد من الأسباب أولها استمرار الحظر الاقتصادي المفروض على السودان في التعاملات الاقتصادية بصفة عامة والمصرفية على وجه التحديد.وسوف يكون الأمر أكثر تعقيداً بعد تجديد هذا الحظر خلال نوفمبر 2010م.حيث نلحظ القيود المفروضة على التعامل الحكومي كما إن انخفاض أسعار النفط خلال العامين 2008–2009م وبعض الفترات من العام 2010م اثر على انخفاض موارد النقد الأجنبي. وفى الجانب الأخر هناك تزايد مستمر في استخدامات النقد الأجنبي من خلال سداد فاتورة الاستيراد المتزايدة يوماً بعد يوم.

قبل الأزمة سعى البنك المركزي إلى توفير موارد نقد أجنبي للمصارف التجارية من اجل مقابلة فواتير الاستيراد وفق الضوابط واللوائح المنظمة لذلك. لكن في الوقت الحالي أصبح توفير موارد للاستخدامات مقصوراً على سلع محددة،وتتمثل في الأدوية والقمح والسكر،باعتبار أنها من الاحتياجات الضرورية للدولة. لمعالجة ذلك اتخذ البنك المركزي حزمة تدابير احترازية لعلها تقلل من فجوة الموارد وتسعى إلى ترشيد الاستخدامات من خلال إصدار منشورات تم بموجبها تعديل سياسات النقد الأجنبي كان أخرها ملحق إدارة السياسات رقم (2010/5) [6] والذي جاء بعنوان " تعديلات في ضوابط وإجراءات النقد الأجنبي"، كما صدر منشور آخر بتاريخ 11 نوفمبر 2010م[7] يقضي بتحفيز الصادرات غير البترولية والموارد الأخرى، وعلى الرغم من المبررات التي سيقت إلا أن النتيجة الحتمية الرئيسية هي تخفيض قيمة الجنيه السوداني أمام العملات الأجنبية، وبالطبع فان أسعار السوق الموازي سوف تواكب هذه التطورات بابتداع أساليب ووسائل جديدة بهدف نقل التعامل في سوق النقد الأجنبي خارج القنوات المصرفية المرخصة.

إن استحقاقات إنفاذ اتفاقية السلام أقرت توزيع حصيلة موارد النفط بين الشمال والجنوب بما يعادل 50% على وجه التقريب لكلا الطرفين، ويأتي هذا المحور للوقوف على تلك الموارد وكذلك الموازنة بالإضافة إلى التزامات السودان الخارجية.

(1) موازنة النقد الأجنبي قبل الانفصال:

إن الأداء الفعلي لموازنة النقد الأجنبي تم النظر إليه في إطار الدولة الواحدة، على الرغم من أن توزيع

بعض المتحصلات والمدفوعات تم وفقاً لما نصت عليه اتفاقية السلام (مثل توزيع عائدات النفط بين الحكومة الاتحادية وحكومة الجنوب)[8].

جدول رقم (9)
تحليل الأداء الفعلي لموازنة النقد الأجنبي قبل الانفصال
خلال الفترة 2005-2010م

مليون دولار

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	*2010
أ- إجمالي المتحصلات:	10000.8	12957.9	15469.2	21964.5	13619.1	12101.22
الصادرات	4824.3	5656.6	8879.2	11670.5	7813.6	5684.8
متحصلات غير منظورة	2082.5	2767.4	3068.5	4559.9	3890.5	3114.6
سحوبات على القروض	222.4	276.7	592.4	2480.2	736	454.22
تحركات رأسمالية ق الأجل	565.9	724.6	503.5	742.6	(1702.4)	175.8
استثمار مباشر	2304.6	3532.6	2425.6	2511.3	2881.4	2671.8
ب- إجمالي المدفوعات:	9887.9	13517.9	15354.5	17828.9	14466.4	12929.02
الواردات FOB	5946	7104.7	7722.4	8229.4	8264.9	8449.4
مدفوعات غير منظورة	3729.9	6238.7	7493.4	9314.6	6013.8	41218
سداد القروض	212	176.5	138.7	184.9	187.7	357.82
موازنة النقد الأجنبي (أ-ب)	112.9	(560)	114.7	4135.6	(847.3)	(827.8)

المصدر:- بنك السودان المركزي – إدارة الإحصاء.

* أرقام تقديرية اعتمادا على بيانات النصف الأول للعام 2010م

من الجدول رقم (9) يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

(1) إجمالي المتحصلات من النقد الأجنبي كانت تسير في اتجاه تصاعدي حتى العام 2008م،ثم أخذت في التناقص حتى العام 2010م ويتوقع أن يستمر الانخفاض في هذه المتحصلات خلال الفترة القادمة.

(2) مدفوعات النقد الأجنبي سجلت اتجاهاً تصاعدياً حتى العام 2008م ثم أخذت في التناقص في عامي 2009 و2010م ومرد ذلك لارتباطها بالمتحصلات من النقد الأجنبي.

(3) موازنة النقد الأجنبي سجلت فائضاً في الأعوام 2005، 2007، 2008، ثم سجلت عجزاً في الأعوام 2006، 2009، 2010، ويتوقع أن يزداد حجم العجز في حال انخفاض حجم المتحصلات وازدياد المدفوعات للسلع والخدمات المستوردة. عليه فان الفترة القادمة يتوقع أن تشهد عجزاً اكبر في موازنة النقد الأجنبي.

(2): توقعات موازنة النقد الأجنبي بعد الانفصال

إن تقدير المتحصلات والمدفوعات من النقد الأجنبي بعد الانفصال يمكن النظر إليه، بالنسبة للشمال من خلال تخفيض عائدات النفط إلى حدود 30% اعتباراً من العام 2012م من إجمالي العائد، أما بالنسبة للجنوب فيتوقع أن ترتفع النسبة إلى 70% من إجمالي العائد(هذا مع افتراض ثبات الإنتاج والأسعار خلال الفترة 2011-2015م).

جدول رقم (10)
الأداء التقديري لموازنة النقد الأجنبي للشمال خلال الفترة 2011-2015
مليون دولار أمريكي

البيان	2011	2012	2013	2014	2015
أ- إجمالي المتحصلات:	8600	6600	7700	8300	8900
الصادرات	3700	2200	2250	2300	2300
متحصلات غير منظورة	3000	2500	2500	2500	2500
سحوبات على القروض	400	600	600	600	600
تحركات رأسمالية ق الأجل	500	300	350	400	500
استثمار مباشر	1000	1000	2000	2500	3000
ب- إجمالي المدفوعات:	12700	11600	11050	10600	10350
الواردات FOB	7500	7000	6750	6500	6250
مدفوعات غير منظورة	5000	4500	4200	4000	4000
سداد القروض	200	100	100	100	100
موازنة النقد الأجنبي (أ-ب)	(4100)	(5000)	(3350)	(2300)	(1450)

يتضح من الجدول رقم (10) ما يلي:-

1. **الصادرات المنظورة:** إن الاعتماد على صادرات النفط كان كبيراً خلال إنفاذ اتفاقية السلام، في ظل تناقص حصة الشمال من إجمالي العائد بعد الانفصال فمن المتوقع أن يؤثر ذلك على إجمالي الصادرات المنظورة (هذا مع افتراض ثبات عائد الصادرات غير البترولية) لذا من المتوقع أن يؤثر ذلك على إجمالي المتحصلات من النقد الأجنبي بانخفاضها بصفة عامة خلال الفترة 2011-2015م مقارنة بما هو الحال عليه في الفترة 2005-2010م.
2. **المتحصلات غير المنظورة:** بلغت المتحصلات غير المنظورة 4559مليون دولار في العام 2008ثم أخذت اتجاهاً تناقصيا حتى وصلت إلى 3110ميون دولار في العام 2010م، لذا وفي ظل هذا الانخفاض (ما لم يتم اتخاذ تدابير أخرى) من المتوقع أن تنخفض إلى اقل من ذلك بعد الانفصال.
3. **السحوبات على القروض:** سجلت انخفاضاً خلال العامين 2009 و2010م، أما بعد الانفصال فيتوقع أن تسجل ارتفاعاً نظراً لمحدودية الموارد للشمال بعد الانفصال.
4. **التحركات الرأسمالية قصيرة الأجل:** يتوقع أن تزيد هذه التحركات بعد الانفصال في حال تحقق استقرار في الشمال، بهدف زيادة المتحصلات بعد الانفصال.
5. **الاستثمار المباشر:**على الرغم من انه كان يمثل نسبة مقدرة خلال إنفاذ اتفاق السلام (في حدود 2500 مليون دولار سنوياً في المتوسط)، إلا أن آليات جذب هذا النوع من الاستثمارات في بداية سنوات الانفصال قد يكون محدوداً، ويبقى أمر زيادته مرهوناً بتقديم وتبسيط الإجراءات.
6. **إجمالي المدفوعات:** يتوقع أن تنخفض المدفوعات في الشمال بصفة عامة، على اعتبار أن حصة الجنوب من المدفوعات سوف يتم إسقاطها خلال الفترة 2012-2015م.
7. **موازنة النقد الأجنبي:** في ضوء التقديرات للمتحصلات والمدفوعات في ظل خيار الانفصال، يتوقع أن تسجل موازنة النقد الأجنبي عجزا مستمرا خلال الفترة 2011-2015م.

عليه فان تأثير الانفصال على موازنة النقد الأجنبي بعد الانفصال يشير إلى تناقص الموارد وبالتالي التأثير على الطلب وتزايد العجز في حال ضعف القدرة في السيطرة على المدفوعات لاسيما وان نسبة مقدرة من النقد

الأجنبي يتم توجيهها نحو سد الاحتياجات الأساسية من المواد الغذائية. ويبقى الأمل معقوداً على تنشيط الصادرات غير البترولية في الأجل القصير (صادرات الذهب) والأجلين المتوسط والطويل من خلال السعي الدءوب لتغيير هيكل الإنتاج المحلي من الزراعة والصناعة وتوجيهه نحو الصادرات، حتى يتم تدارك انخفاض عائدات البترول بالنسبة للولايات الشمالية.

أما التوقعات بشان موازنة النقد الأجنبي للجنوب، فإنها سوف تعتمد داخلياً بنسبة تفوق ال 95% على موارد النفط، ويبقى أمر الحصول على موارد أخرى في جانب المتحصلات وفقاً للبيئة الاستثمارية والعلاقات الاقتصادية لحكومة الجنوب مع العالم الخارجي، أما في جانب المدفوعات فان استحقاقات الدولة الناشئة تستلزم الإنفاق على كافة القطاعات التي تستلزم إقامة بنى تحتية جديدة وبالتالي في حال عدم الحصول على منح ومساعدات فان موازنة النقد الأجنبي يمكن أن تحقق عجزاً.

المحور الخامس

النشاط المصرفي المتوقع في ظل خيار الانفصال

أن اتخاذ قرار الانفصال سوف يكون له تأثير على المصارف القائمة وذلك استناداً إلى العديد من الاعتبارات مثل:

1) **طبيعة العملاء المستفيدين من الخدمات المصرفية:** طبيعة هذه العلاقة تحكمها أحقية الإقامة والجنسية وبالتالي ماهية الشروط التي يجب الاعتداد بها لاستمرارية الحسابات القائمة حالياً (يكون محكوماً بالضوابط المصرفية الجديدة). هل تكون هناك مطالبات بضرورة حصول العميل الذي ينتمي إلى الدولة الجديدة بالحصول على إقامة، أم أن التعامل معه يعتبر كأنه عميل غير مقيم وبالتالي تنطبق عليه شروط جديدة لم تكن مفروضة عليه.

هذا الوضع لا يقتصر على المصارف في الشمال بل يمتد أيضا إلى مصارف الجنوب بنفس الدرجة عند استمرار العلاقة المصرفية مع أبناء الشمال في الجنوب وفي اعتقادي أن لكل بنك مركزي سواء في الجنوب أو الشمال فلسفته في إدارة النشاط المصرفي وبالتالي في التعامل مع عملاء الدول الأخرى (لكن يسود الاعتقاد بتمييز عملاء الدولتين عن عملاء الدول الأخرى).

2) **طبيعة العملاء المستفيدين من خدمات التمويل المصرفي:** أن ممارسة النشاط الاقتصادي سواء كان تجارياً أو مصرفياً يتوقف على درجة الحرية الاقتصادية الممنوحة لعملاء الدولتين في الشمال والجنوب، فقد تسمح إحدى الدولتين بالسماح بممارسة هذا النشاط دون اية قيود بينما قد تسعى الدولة الأخرى، لتقييد ذلك النشاط.

واعتقد أن تحديد ذلك مرهون بالحريات التي يمكن أن يمنحها أي طرف للآخر بموجب الاتفاقات السياسية بين الدولتين.

3) **هيكل العلاقات المصرفية الخارجية بين مصارف الدولتين:** مع الإقرار بعدم القدرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي لاي من الدولتين، ومع ضرورة وجود علاقات تعاون اقتصادية بينية داخلية سابقة بين الولايات المختلفة في السودان في الوقت الآني: فان رسم تلك العلاقات على المستوى الدولي في اطار الهيكل الجديد يستوجب انتهاج علاقات تجارية دولية، تظهر فيها عمليات الاستيراد والتصدير بعد ترسيم الحدود. هذا الوضع يتطلب إقامة علاقات مراسلين بين مصارف الشمال القائمة بمصارف الجنوب القائمة والمتوقع مزاولة

نشاطها بعد قيام الدولة الجديدة، وقد تلعب بعض فروع البنوك الأجنبية التي لها وجود في الشمال والجنوب دوراً بارزاً في هذه العلاقات وقد تكون هي الرابح الأكبر مصرفياً من ذلك.

4) **تحركات الموارد بين الشمال والجنوب:** خيار الانفصال يجعل بعض المتعاملين إلى السعي نحو تحول نشاطه الاقتصادي إلى الدولة التي يتمتع فيها بكامل الحقوق دون قيود أو شروط، مما يترتب عليه تصفية الأنشطة الاقتصادية القائمة في الدولة الأخرى، مما يؤثر بدرجات متفاوتة على الدولتين بحسب درجة تركز المتعاملين وأهميتهم الاقتصادية.

يتبع ذلك تحويلات ذات اتجاهين:

الاتجاه الأول: مواطنو الجنوب يسعون إلى تحويل الأموال والثروة من الشمال إلى الجنوب سواء كانت نقدية في صورة سائلة أو عينية ثم تسييلها، وبما أن عملة الجنوب لم يتم استصدارها ولن يتم ذلك إلا بعد نتيجة الاستفتاء، فان الاتجاه المنطقي هو تحويل الثروة المجمعة من عملة محلية إلى عملة أجنبية، ومع الإقرار بان أكثر العملات قبولاً هي الدولار الأمريكي واليورو، فان تزايد حجم الطلب خلال الفترة الزمنية القصيرة السابقة والتالية سوف يكون أحد مصادره هو تحويل تلك الثروة مما يؤثر سلباً على سعر صرف الجنية السوداني وذلك باستخدامه كمخزن للقيمة.

الاتجاه الثاني: ان تصفية استثمارات أبناء الشمال في الجنوب، إذا كانت بالعملات الأجنبية سوف تشكل عرضاً للعملات الأجنبية في الشمال، وإذا كانت بالعملة المحلية فإنها تشكل إضافة إلى موارد الشمال ويمكن أن يتم استيعابها إلى داخل المنظومة المصرفية عليه فان المحصلة النهائية المترتبة على ذلك هي زيادة في موارد القطاع المصرفي لإحدى الدولتين وانخفاض في موارد الأخرى بحسب الثقل النسبي للاستثمارات في كل من الشمال والجنوب.

في الواقع العملي أن الأجهزة الرسمية استعانت بخبرات من الطرف الآخر على مستوى القطاع الخاص من أفراد وأسماء رجال أعمال وشركات، كما أن بعض الاتفاقات القائمة قد تمتد آجالها إلى فترات ما بعد الاستفتاء، مما يوحى إلى ضرورة تقنين هذه العلاقات واستمرارها. وهذا الجانب يرتبط بالنشاط المصرفي بين الدولتين.

5) **الوعي المصرفي:** على الرغم من أن المجتمع يعاني من ضعف الوعي المصرفي بصفة عامة، استناداً إلى عجز القطاع المصرفي في الانتشار في كل المدن بالسودان والى محدودية المتعاملين مع المصارف مقارنة بالسكان، فان الشمال يتمتع بدرجة وعي مصرفي أكبر نسبياً من الجنوب، وبالتالي يتوقع انخفاض محدود للمتعاملين مع المصارف في الشمال ويمكن أن تسعى المصارف المنتشرة إلى تعويض ذلك بالسعي نحو جذب عملاء جدد لتعويض الفاقد. إلا أن الوضع في الجنوب قد يكون أكثر تعقيداً نظراً لمحدودية المصارف التي تمارس النشاط المصرفي الآن ولغياب الوعي المصرفي بصورة شبه كلية لأفراد المجتمع في الجنوب، لذا فان مصارف الجنوب سوف تعاني كثيراً في هذا الجانب، حيث تبقى مسألة بث الوعي المصرفي مرهونة ببذل جهود وابتداع آليات متباينة من اجل تغطية ضعف الوعي المصرفي.

الخاتمة:

مما لاشك فيه أن العديد من التطورات والتغيرات يمكن أن تؤثر على القطاع المصرفي في الشمال والجنوب، بدءاً من القوانين والتشريعات واللوائح والضوابط المنظمة للأعمال المصرفية، ومروراً بهياكل البنك المركزي وكذلك المصارف العاملة. هذا بالإضافة إلى بروز بعض المتطلبات الآنية فيما يتصل بسياسة العملة المتوقع إتباعها والنظم المصرفية ومستوى التقنية المصرفية المستخدم، لذا فان خيار الانفصال سوف يؤدي إلى تلك التغيرات قسراً أو اختياراً وسوف يكون لها أثر متعاظم على الاقتصاد في كلا الدولتين.

حاولت هذه الورقة قراءة واقع القطاع المصرفي في ظل إنفاذ اتفاق السلام الموقع خلال الفترة 2005-2010م ثم استشراف المستقبل بعد الانفصال وفق رؤية الباحث التي قد يتفق معها البعض في بعض الجزئيات وقد يختلف معها آخرون كلية، ولعل استكمال أراء الأطراف ذات العلاقة قد يؤدي إلى بلورة رؤية جديدة.

ونسأل الله السداد والوصول إلى ما فيه خير البلاد والعباد.

قائمة المصادر:

1) بروتوكول مشاكوس، الموقع بين الحكومة الاتحادية والحركة الشعبية، يناير 2005م.
2) بنك السودان المركزي، سياسات بنك السودان المركزي، خلال الفترة 2005-2010م.
3) بنك السودان المركزي ، السياسات التمويلية، خلال الفترة 2005-2010م.
4) بنك السودان المركزي، السياسات التمويلية خلال الفترة 2005-2010م.
5) بنك السودان المركزي، التقارير السنوية خلال الفترة 2005-2010.
6) بنك السودان المركزي، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، تعديلات في ضوابط النقد الأجنبي، ملحق إدارة السياسات رقم (2010/5)، بتاريخ 2010/9/23م.
7) بنك السودان المركزي، الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء، تعديلات في ضوابط النقد الأجنبي، ملحق إدارة السياسات رقم (2010/7)، بتاريخ 2010/11/11م.
8) بنك السودان المركزي، التقارير السنوية خلال الفترة 2005-2010م.